قياس تطبيق آليات جودة الحوكمة في عدد من المصارف العراقية

الباحثة رغد حميد رشيد المصرف الصناعي
أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب الجامعة المستنصرية

تاريخ القبول: 2021/8/29 تاريخ النشر:2022/4/1

المستخلص :-[1]

يهدف البحث الحالي الى تحديد مستوى الالتزام بتطبيق آليات جودة الحوكمة المصرفية على وفق المتطلبات المحلية الصادرة من لدن البنك المركزي العراقي والمشتقة من المقاييس الدولية للحوكمة المصرفية لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة (9) مصارف تجارية، وبالاعتماد على اسلوب تحليل المحتوى واعداد اداة البحث الرئيسة والمتمثلة بقائمة الفحص تم جمع البيانات الخاصة بالبحث والتي تم استخلاصها من التقارير السنوية الخاصة بالمصارف المتوافرة في سوق العراق للأوراق المالية والمواقع الرسمية للمصارف عينة البحث، للفترة بين عامي (2016) و(2019)، واستنادا الى اعداد قائمة الفحص الخاصة بآليات جودة الحوكمة على دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة (2018) إضافة إلى آليات (GMI) الصادر عن شركة (Governance Metrics International) الامريكية، تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها وجود تباين في التزام المصارف عينة البحث آليات جودة الحوكمة المصرفية، لذا قدم الباحثان مجموعة من التوصيات كان ابرزها الالتزام بتطبيق آليات جودة الحوكمة المحلية المشتقة من المؤشرات الدولية لما لها تأثير ايجابي على عمليات تعزيز الافصاح في التقارير المالية ولما لذلك من فوائد ومحفزات للقطاع المصرفي العراقي من خلال كسب رضا وولاء الزبائن واصحاب المصالح. الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، جودة الحوكمة، المصارف العراقية.

Abstract:-

The objective of the current research is to determine the level of commitment to the application of quality banking governance mechanisms in accordance with the domestic requirements of the Central Bank of Iraq derived from the international standards of bank governance for the sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange. (9) Commercial banks, based on the content analysis method and the preparation of the main search tool of the Inspection List, research data have been collected from the annual reports of banks available on the Iraq Stock Exchange and official bank sites, the research sample, for the period between the years (2016) and (2019), based on the preparation of the Governance Quality Mechanisms Check List on the Central Bank of Iraq's Corporate Governance Manual of the Year (2018) In addition to US GMI mechanisms, a series of conclusions were reached, the most important of which were mad.

Keywords: Banking Governance, Quality of Governance, Iraqi Banks.

المقدمة:-

ظهرت اهمية مفهوم "الحوكمة المؤسسية" بعد الانهيارات والازمات المالية العالمية التي طالت عدد كبير من دول الشرق اسيا وروسيا والولايات المتحدة الامريكية فقد ازداد القلق حول انتشار الفساد المالي والاداري والمحاسبي في الكثير من الوحدات الاقتصادية ، لذا توصلت المنظمات والدولية والاقليمية بأن "الحوكمة المؤسسية الرشيدة" لها دور كبير في تجنب الفساد المالي وتحد من المشاكل الادارية والمحاسبية للوحدة الاقتصادية فضلاً عن مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية وتعزيز المكانة السوقية وتحسين الاداء للوحدة الاقتصادية، وبما ان النظام المصرفي يعد العصب الرئيسي والركيزة الاساسية للنظام المالي والمحور الاقتصادي للدول النامية لما يتمتع من دور بارز ومؤثر في الانظمة المالية وايضاً يتميز العمل في القطاع

[1]) بحث مستل من رسالة ماجستير

المصرفي عن غيره من القطاعات الاخرى بأنه ذو مخاطرة عالية ومعقدة ومتماسكة لذا فقط كان التركيز الأولي لحوكمة الشركات على مصالح المساهمين، ومع ذلك قد تؤدي زيادة قيمة المساهمين إلى التأثير على نطاق أوسع من أصحاب المصلحة الذين سيتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر، فالوحدات الاقتصادية لديها التزام أخلاقي للنظر في المجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي لديها التزامات اجتماعية تجاه مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، اذ ينتج عن هذا تركيز أكبر على نظرية أصحاب المصلحة بدلاً من نظرية المساهمين، لذا وفي السنوات القليلة الماضية وبسبب عدم استقرار اقتصادات العالم التي دفعت الوحدات الاقتصادية إلى إعادة النظر في طريقة تحديد وتقييم وقياس أدائها، فإنه في الوقت الحالي يبحث المدراء التنفيذيون وأعضاء مجلس الإدارة بشكل متكرر عن طرق لتحسين الأدوات أو الآليات التي تربط إستراتيجية أعمالهم بالأداء، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى التواصل الفاعل مع أصحاب المصلحة والمستثمرين والمساهمين من خلال تقديم تقاريرهم المالية، وفي عصر اليوم تنتشر المعلومات بسهولة لا سيما من خلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مما يتسبب في زيادة الطلب على الوحدات الاقتصادية لتوفير مزيد من المعلومات بشأن أنشطتها والاستراتيجيات المستقبلية لأصحاب المصلحة والمساهمين، لذا تقدم التقارير بأشكال مختلفة (تدقيق الأعمال، وتعليقات الإدارة، ومناقشة الإدارة والتحليل، وبيان حوكمة الشركة، وبيان رئيس مجلس الإدارة، وبيان المكافآت ، وبيان الصحة والسلامة، وبيان البيئة)، لذا فإن هذه التقارير تكمل أو ترافق البيانات المالية من خلال توفير مجموعة من قضايا المعلومات، بما في ذلك الأهداف والاستراتيجيات ونموذج الأعمال والأداء التشغيلي وحوكمة الشركات والموارد البشرية والابتكار والأصول الفكرية والأداء الاجتماعي والأخلاقي والمخاطر والشكوك وغيرها، لذلك يمكن للوحدة الاقتصادية إعلام المساهمين بمعلومات مهمة لتقييم الشركات واتخاذ قرارات مستنيرة، لذا تمتثل غالبية الشركات لممارسة نشر التقارير المالية من خلال عدم استيفاء جميع المتطلبات كما هو منصوص عليه في معاييرها المحلية (ومنها دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي)، حيث لا يلزم الكشف عن جميع العناصر، فقد كان يعتقد أن الإفصاح عن المزيد من المعلومات بجانب المعلومات المالية في تقرير سنوي يمكن أن يعزز أداء الوحدة الاقتصادية من خلال جذب المساهمين لتقييم الوحدة الاقتصادية وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.لذا برزت الحاجة الى التعرف على دور جودة الحوكمة والالتزام بالآليات المحلية (دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن ابنك المركزي) والدولية (GMI) في تعزيز وزيادة ممارسات الافصاح عن المعلومات الخاصة بالوحدات الاقتصادية.

المبحث الاول/ منهجية البحث ودراسات سابقة

يتناول المبحث الحالي مجموعة من الجوانب الرئيسية التي توضح الخطوات الاساسية لأعداد وتنفيذ البحث الحالي والتي نوضحها على النحو الاتي:

اولاً: مشكلة البحث

تُوجه الهيئات المهنية المحاسبية والتيارات البحثية اهتماما متزايدا بالسبل الكفيلة لتحسين الإفصاح في التقارير الداعمة للتقارير المالية الرئيسة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأصحاب المصالح، ومن الاستقراء النظري للتقارير المرافقة للتقارير المالية في السوق المالي العراقي (سوق العراق للأوراق المالية وبالأخص لقطاع المصارف) للأعوام (2017-2019) نجد انخفاض في مستوى افصاح الإدارة او احيانا غياب الإفصاح عن محتوى عناصر التقارير المالية والواردة ضمن التعليمات رقم (8) الصادرة عن هيأة سوق العراق للأوراق المالية فالإفصاح عن بعض فئات المعلومات المطلوب ادراجها في تقرير الإدارة، اذ ان الحوكمة المصرفية تعتمد بآلياتها لغرض تحسين الإفصاح في التقارير المالية فهل بالإمكان توظيف آليات جودة حوكمة المصارف في تحسين الإفصاح في التقارير المالية من خلال بلورة ما سبق الى تساؤلات بحثية:-

- ما مستوى التزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (عينة البحث) بتطبيق آليات الحوكمة على وفق متطلبات البنك المركزي العراقي المنقح لعام 2018 ومؤشرات (GMI)؟
- وهل تتسم هذه الاليات بالجودة؟

ثانياً: أهداف البحث:-

ان احد مرتكزات عوائد جودة الحوكمة هي الإفصاح والشفافية وان الإفصاح والشفافية والحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر، من هذا المنطلق تهدف الدراسة الى تحديد مستوى التزام المصارف عينة البحث بالالتزام بآليات الحوكمة المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعام 2018 ومؤشر (GMI) الصادر عن شركة (Governance Metrics International) الامريكية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من أهمية تطبيق اليات جودة الحوكمة لتوفير الإفصاحات في التقارير المالية وما لها من تأثير على (اصحاب المصالح واحتياجاتهم من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل).

رابعاً: فرضية البحث

هناك الالتزام بتطبيق آليات جودة الحوكمة المحلية المشتقة من المؤشرات الدولية لما لها تأثير ايجابي على عمليات تعزيز الافصاح في التقارير المالية .

خامساً: منهج البحث ووسائل جمع البيانات والمعلومات

1) **منهج البحث**

أ. المنهج الاستنباطي:- لتغطية الجانب النظري تم الاستعانة بهذا المنهج منه معتمداً على الكتب والادبيات العربية ،والأجنبية والدوريات والبحوث والرسائل والاطاريح فضلاً عما توفر في شبكة المعلومات الدولية (Internet).

ب. المنهج الاستقرائي:- لغرض تحقيق الأهداف التطبيقية للبحث، تم الاستعانة بمرتكزات المنهج ،الاستقرائي في المقابلات والزيارات الميدانية ،والتقارير المالية وغير المالية والكشوفات فضلاً عن التعليمات والأنظمة والقوانين والتعليمات التي تخضع لها عينة البحث.

ت. تحليل المحتوى: تم الاستعانة بأسلوب تحليل المحتوى،لاختبار وفحص التقارير المالية وتقارير الإدارة الخاصة بالوحدات الاقتصادية عينة البحث فضلاً عن الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية والتعليمات والقوانين التي تعمل بمقتضاها القطاعات العاملة في السوق.

2) **وسائل جمع البيانات والمعلومات**

أ. الجانب النظري: اعتمد الباحثان على ما استطاع الوصول اليه من الاديبات الاجنبية والعربية المتمثلة بالكتب والدوريات والبحوث والاطاريح المنشورة في مواقع الالكترونية على شبكة الأنترنيت والقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ذات الصلة بموضوع محل البحث.

ب. الجانب التطبيقي: اعتمد الباحثان على عدة وسائل البيانات والمعلومات أهمها:

- التقارير(التقارير المالية السنوية) الصادرة من قبل المصارف عينة، البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2019) والنشرات الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث .
- الزيارات الميدانية: تضمنت الزيارات الى مقر (سوق العراق للأوراق المالية ومصرف عبر العراق ومصرف الخليج ومصرف سومر ومصرف بغداد الاهلي ومصرف الاهلي العراقي ومصرف المنصور ومصرف الشرق الاوسط ومصرف الاهلي العراقي ومصرف التجارة العراقي) والتي تضمنت إجراء مقابلات.

سادساً: حدود البحث

أ- **الحدود العلمية:** تم اعتماد بعض آليات جودة الحوكمة المصرفية (مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح المالي والرقابة الداخلية، حقوق المساهمين، المكافآت ، رقابة السوق، حماية المستثمرين).

ب- **الحدود المكانية:** تمثلت بالقطاع المصرفي ووحداته الاقتصادية في سوق العراق للأوراق المالية- سوق نظامي والذي يبينه الجدول (1).

الجدول (1) عينة البحث

ت	المصارف
1	مصرف الاهلي العراقي

2	مصرف التجاري العراقي
3	مصرف الخليج التجاري
4	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار
5	مصرف الموصل لتنمية والاستثمار
6	مصرف المنصور للاستثمار
7	مصرف بغداد الاهلي
8	مصرف سومر التجاري
9	مصرف عبر العراق للاستثمار

المصدر: من اعداد الباحثان

3) **الحدود الزمانية**: تمثلت بالفترة (2016-2019) للأسباب التالية:

أ. المعلومات متاحة على موقع سوق العراق للأوراق المالية .

ب. تعاون المصارف مع الباحثان في تقديم التسهيلات.

ت. شهدت الفترة تحول القطاع المصرفي العراقي الى تبني المعايير المهنية الدولية.

ثامناً: بعض الدراسات السابقة

1) **(حنا، 2015)**

إطار مقترح للعلاقة بين تكلفة رأس المال وكل من جودة الإفصاح وجودة الأرباح وجودة حوكمة الشركات ودور خطر المعلومات في تفسير هذه العلاقة - اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة جامعة الاسكندرية، هدف الدراسة اقتراح اطار يحدد العلاقة بين تكلفة رأس المال وجودة الإفصاح وجودة الأرباح وجودة الحوكمة وتحديد دور خطر المعلومات في تلك العلاقة، مشكلة الدراسة تمثلت المشكلة في زيادة خطر المعلومات نتيجة الانخفاض في جودة الإفصاح و جودة الأرباح و جودة حوكمة الشركات مما ينعكس على زيادة تكلفة رأس المال، بيئة الدراسة جميع الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المصرية لسنة 2010، ابرز استنتاجات الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين جودة الإفصاح وتكلفة رأس المال، فيما تؤثر جودة الحوكمة على جودة الإفصاح التي بدورها تنعكس على تكلفة رأس المال.

2) **(Chan, et al., 2014)**

Corporate Governance Quality and CSR Disclosures

عنوان الدراسة العلاقة بين جودة حوكمة الشركات والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية(مقالة منشورة)، Nguyen et al., 2015

هدف الدراسة الكشف عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وجودة حوكمة الشركات وبيان مدى تأثيرهما على السمعة الوظيفية للشركات، **مشكلة الدراسة** ضعف إيصال المعلومات بصورة تامة وشاملة الى من يحتاجها من المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون لتقييم آفاق الشركة على المدى الطويل، **بيئة الدراسة**222 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية لأستراليا، **ابرز استنتاجات الدراسة** وجود علاقة بين جودة حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للشركة اذ انه بدلاً من فرض إفصاحات محددة، تستطيع للجهات التنظيمية تقديم خدمة أفضل مع التركيز على جودة حوكمة الشركات كطريقة لزيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

3. (Nguyen et al., 2015)

Ownership concentration and corporate performance from a dynamic perspective: Does national governance quality matter?

عنوان الدراسة تركز الملكية وأداء الشركات من منظور ديناميكي: هل جودة الحوكمة الوطنية مهمة؟ (مقالة منشورة)

هدف الدراسة التحقيق في العلاقة بين تركيز الملكية والأداء المالي للشركات في سنغافورة وفيتنام ومدى تأثرها في نظام الحوكمة في البلدين ، **مشكلة الدراسة** تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الاتي: هل تخضع تركز الملكية والأداء الى رقابة جودة الحوكمة الوطنية بالنسبة لأسواق الأوراق المالية الاسيوية النموذجية، **بيئة الدراسة** الشركات المصنفة محليًا والمدرجة على اللوحة الرئيسية SGX (لسنغافورة)، و HOSE وHNX (لفيتنام)، **ابرز استنتاجات الدراسة** أن جودة الحوكمة مهمة وتؤثر في العلاقة ما بين تركيز الملكية بالأداء اذ ان التأثير الإيجابي للملكية على أداء الشركات العاملة في نظام الحوكمة في (فيتنام) يكون أقوى منه في (سنغافورة).

4. (Velte, 2017)

The link between audit committees, Corporate governance quality and firm performance: A literature review

عنوان الدراسة الارتباط ما بين لجان التدقيق وجودة حوكمة الشركات والأداء للشركات: مراجعة للأدبيات . مقالة منشورة في مجلة ملكية الشركات والتحكم . **هدف الدراسة** تعريف الهدف من عملية التدقيق التي تحسن جودة حوكمة الشركات من خلال تحسين جودة التقارير المالية و جودة التدقيق الداخلية وجودة التدقيق الخارجية واهميته في أداء الشركة، **مشكلة الدراسة** تتمثل مشكلة الدراسة ما مدى تأثير أداء المدققين في جودة حوكمة الشركات واداءها المالي؟، **بيئة الدراسة** مراجعة أدبية للدراسات السابقة والبالغة (117) دراسة **ابرز نتائج الدراسة** هناك تأثيراً إيجابياً للخبرة المالية لشركة التدقيق على جودة الحوكمة اذ ان الخبرة المالية لشركة التدقيق بدأت تزداد في الآونة الاخيرة، لذلك تم قياس التأثيرات الإيجابية للمحاسبة أو الخبرة القانونية أو الصناعية إما بشكل منفصل أو مشترك.

5. (Ajili& Bouri, 2018)

Corporate governance quality of Islamic banks: measurement and effect on financial performance

عنوان الدراسة جودة حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية: القياس والتأثير على الأداء المالي. مقالة في مجلة الدولية لتمويل الاسلامي والشرق الاوسط . هدف الدراسة تقييم قياس جودة حوكمة الشركات (CG) في البنوك الإسلامية (IBs) وتأثيرها على الأداء المالي، **مشكلة الدراسة** تتمثل المشكلة بحاجة مجلس التعاون الخليجي لاعادة تقييم فاعلية اليات حوكمة الشركات، **بيئة الدراسة**44 وسيطاً دولياً تعمل في البحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وفقاً للمعلومات التي قدمها البنك المركزي الوطني، المواقع الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي، **ابرز نتائج الدراسة** ان جودة حوكمة الشركات للوسطاء المعرفين في دول مجلس التعاون الخليجي تلتزم بنسبة 74 في المائة من السمات التي يتناولها مؤشر حوكمة الشركات، بالإضافة الى وجود علاقة ضعيفة بين جودة حوكمة الشركات والأداء المالي.

المبحث الثاني/ جودة الحوكمة المصرفية

اولاً: نشأة الحوكمة المصرفية

تعد الحوكمة امتداد لكل من الخصخصة والعولمة واقتصاد السوق، اذ انها النظام الذي من خلاله يتم توجيه انشطة واعمال المنظمة ومراقبتها على اعلى مستوى بهدف تحقيق اهدافها والايفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية والنزاهة (كواشي، 2017)، اذ استخدمت الحوكمة من قبل الاقتصاديين فأشار إليها (Adam smith) في عام 1776 في كتابه " ثروة الامم" والذي اكد فيه الى الحاجة الضرورية لفصل الملكية عن الإدارة، اذ اشار الى ان جوهر مشكلة الحوكمة تتمثل في ان المديرين لا يتوقع منهم ادارة ومراقبة المنظمة او الوحدة اقتصادية بنفس الطريقة التي يتبعها الشركاء لمراقبة مصالحهم لكونهم يديرون اموال الغير وليس اموالهم الخاصة (Wendt, 2011)، فيما اشار كل من (Berle and Means) عام 1932 في كتابيها (الوحدة اقتصادية الحديثة والملكية الخاصة) الى ان الحوكمة هي فصل الملكية عن الادارة والاستخدام الامثل للموارد المتاحة (محمد امين وعبد الكريم، 2018)، كما اهتمت المنظمات والهيئات الدولية بالحوكمة وتعليماتها ومبادئها وكان من اهم تلك الهيئات والمنظمات هي صندوق النقد

والبنك الدولي، والمنظمة العالمية لمشرفي الاوراق المالية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والجمعيات الدولية المهنية المحاسبية، اذ اكدت تلك الهيئات على ضرورة تطبيق الحوكمة من خلال الالتزام بالتعليمات المقترحة، ووضعها لآليات تضمن تطبيق الحوكمة الرشيدة، وقد ازداد اهتمام الدول المتقدمة والناشئة بترسيخ مبادئ الحوكمة والعمل على تطبيقها بهدف استقرار اسواقها، اذ قامت الولايات المتحدة، واليابان، المفوضية الاوربية بعدد من الخطوات الهامة لتدعيم تعليمات وانظمة الحوكمة في مؤسساتها (خنفر، 2019) (Sun et al., 2011)، وتعد فترة الثمانينيات هي فترة ظهور مفهوم الحوكمة كآلية لضبط إدارات الشركات والتزامها في العمل على تحقيق مصالح المساهمين، فيما بدأت الدعوات لتطوير اليات الحوكمة ونظمها المطبقة في الشركات خلال فترة التسعينيات، وتأثرت الحوكمة بحادثتين مهمتين؛ الأولى تمثلت بالأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997م، اما الثاني فتمثل بالانهيار المالي والافلاس الذي حدث في الولايات المتحدة والتي كان من ابرزها انهيار وحدة اقتصادية ايرون ووحدة اقتصادية وورلد كوم، بالإضافة الى الفضائح التي أدت الى تصفية مؤسسات عريقة مثل وحدة اقتصادية آرثر اندرسون، مما أدى ذلك الى زعزعت ثقة المستثمرين في الأسواق المالية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء لأنها كشفت عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة إدارة الشركات والتزاماتها برعاية مصالح المساهمين (خنفر، 2019) (Brandsen & Holzer, 2010)، فيما أشار (سرور، 2016) الى ان مفهوم الحوكمة ظهر بشكل اكثر وضوحا عام 1999م بعدما اكدت اغلب الدراسات ان سبب انهيار واخفاقات المنظمات والمؤسسات والشركات الكبرى هو معاناتها من قلة الكفاءة في الجوانب التنظيمية والإدارية وليس بسبب معاناتها من قلة الموارد ونقص الطاقات والامكانيات، اما (Cosm et al., 2018) فأشاروا الى ان الازمة المالية العالمية عام 2008 وفضائح الشركات التي أدت الى انهيارها يعد دليل لعدم فاعلية الهياكل والعمليات ضمن نظام الحوكمة الذي اظهر ضعفه مما اثرت سلبا على ثقة المساهمين بإدارة الشركات والمنظمات فضلا عن شعورهم بعدم حماية مصالحهم.

وتأسيساً لما تقدم يرى الباحثان ان الحوكمة مصطلح يكاد ان يكون قديما مرتبط بفصل الملكية عن الادارة وقدم الاهتمام باساليب مراقبة الأداء، اذ انها تحكم السلوك الإداري وتجنب الوحدات الاقتصادية من الخطر.

ثانياً: مفهوم جودة الحوكمة المصرفية

تعد جودة حوكمة المصرفية مصطلحاً اشارت اليه الادبيات في الفترة الأخيرة ولم تقدم تعريفا موحداً لمفهوم جودة حوكمة المصرفية وانما اشارت اليها على انها الممارسات الجيدة للحوكمة المصرفية، اذ اشار كل من (Chong-En et al.,2006) الى ان جودة الحوكمة المصرفية تشتمل على مجموعة من الآليات التي تضمن ان يحصل المستثمرون على العائد الملائم adequate على استثماراتهم، فيما اشار كل من (De Nicolo et al., 2008) الى ان جودة حوكمة المصرفية هي عبارة عن مجموعة من القواعد والممارسات الأساسية التي تحدد حوكمة المصرفية والتي تؤثر على الدوافع الإدارية، اما (Lokman et al. ,2011) ان فيرى جودة حوكمة تعد نتيجة الالتزام بمعايير الحوكمة المصرفية التي تم وضعها من قبل الجهات التنظيمية، اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2005) عرفت جودة الحوكمة على انها عمليات أو هياكل الحوكمة المصرفية المحددة وفقا للإرشادات والاساس الموضوعة مسبقا، يتم تقييم جودة الحوكمة المصرفية استناداً إلى هيكل من الخصائص أو العناصر التي تحدد إطاراً للممارسات الجيدة للحوكمة المصرفية ، ان مفهوم جودة الحوكمة المصرفية يشير الى الممارسات الجيدة للحوكمة، فقد اوضح (Berthelot et al., 2010) انه لا يوجد اتفاق على العناصر التاي تحدد إطاراً للممارسات الجيدة للحوكمة المصرفية، اذ ان جودة الحوكمة المصرفية تمثل مجموعة من الآليات التي يمكن ان تستخدم لتصميم هيكل الحوكمة الكفء والذي يتضمن على سبيل المثال، مجلس الادارة، وهيكل الملكية، والمنافسة، وفعالية سوق المال في الرقابة، اما (Velte, 2017) فقد عرف جودة الحوكمة وهي نظام يضمن جودة التقارير المالية؛ جودة المراجعة الداخلية وجودة المراجعة الخارجية وبما يحسن من جودة أداء المصارف.

وعليه يمكن تعريف جودة الحوكمة المصرفية بانها الالتزام بمجموعة من القواعد والاليات والارشادات التي تهدف لتطبيق الممارسات الجيدة للحوكمة المصرفية من خلال التأثير على دوافع ادارة الوحدة اقتصادية وتصرفات ومتخذي القرار.

ثالثاً: أهمية الحوكمة المصرفية

تعد الحوكمة المصرفية ذو اهمية كونها تنظم عمل وضوابط المصارف وفقاً لقواعد وضوابط آليات عمل خاصة، على ان الغاية الاساسية للمصرف في تحقيق تعظيم القيمة السوقية، وتعظيم ثروة المالكين فضلاً عن اضافة قيمة من خلال المبادلة بين العائد والمخاطر وتتمثل أهمية الحوكمة وتتمثل أهمية الحوكمة المصرفية بالآتي : (الوردات، 2017)

1) **على الجانب الاقتصادي**: اوعز إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق تنمية الاقتصادية، وتجنب الوقوع في الانهيارات والازمات المالية وذلك من خلال ترسيخ ممارسات تعليمات معايير الأداء بما تعمل في كشف حالات التلاعب والفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة وتدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق، ويؤدي ذلك كسب ثقة المتعاملين في هذه الاسواق، وهذا سوف يحد من التقلبات الشديدة فيها والعمل على استقرارها ،وبالتالي كل هذا يحقق التقدم الاقتصادي المنشود.

2) **على الجانب المحاسبي والرقابي:**

أ- محاربة الفساد الاداري والمالي في المصارف وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة ثانية.

ب- تحقيق قدر كافي من الافصاح والشفافية في التقارير المالية وتقرير الإدارة.

ج- تحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبية والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الانفاق وربط الانفاق بالإنتاج.

د- تعمل على تفادي الاخطاء او الانحرافات المتعمدة او غير المتعمدة والعمل على تقليلها الى ادنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية الحديثة.

هـ- تضمن الحوكمة النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الوحدة الاقتصادية بدأ من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين حتى ادنى مستوى للعاملين في الوحدة الاقتصادية.

و- تضمن الحوكمة اعلى قدر من الفاعلية لمراقبي، الحسابات الخارجيين ، والتأكد من انهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من مجلس الادارة او المديرين التنفيذيين.

3) **على الصعيد الاجتماعي:** ذكر مركز الحوكمة في الجامعة التكنلوجيا في سدني (UTS) ان الحوكمة تحقق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ،ويحفز اطار حوكمة المصارف الاستخدام الكفؤ للموارد وضمان حق المساءلة و السيطرة عليها ، بهدف ربط مصالح الوحدة الاقتصادية والافراد والمجتمع بشكل عام، ان حوكة المصارف ذو اهمية للشعوب لان النمو والازدهار في المصارف سوف يضمن فرص العمل واشباع الحاجات الاخرى ، ليس فقط تحسين مستوى المعيشية بل تعزيز التماسك الاجتماعي.

رابعاً: مؤشرات جودة الحوكمة المصرفية

1) **دليل تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية**

حدد البنك المركزي العراقي عام 2018م مجموعة متطلبات لتطبيق المعايير والممارسات الدولية لحوكمة في المصارف العراقية، اذ ينبغي على المصارف القيام بالاتي (دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، 2018).

أ- يقوم المصرف بتشكيل لجنة منبثقة عن المجلس، تسمى" لجنة الحوكمة المؤسسية"، اذ تتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بـ(لجنة التدقيق ، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح والمكافآت ، لجنة الحوكمة)، اما اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية فتتمثل بـ(اللجنة الائتمانية ، لجنة الاستثمار، لجنة تقنية المعلومات والاتصالات).

ب- تقوم اللجنة بإعداد دليل حوكمة خاص بالمصرف يعتمد من مجلس الإدارة وبما يتفق مع متطلبات الحد الادنى لدليل الحوكمة الصادر عن هذا البنك.

ج- يقوم المصرف بنشر دليل الحوكمة الخاص به على الموقع الإلكتروني والتأكيد على الاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة.

د- بإمكان المصرف التعاون مع الجهات الاستشارية للحصول على المشورة والمساعدة في استحداث المتطلبات الجديدة في هذا الدليل طبقا لأفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

2) مقاييس الحوكمة الدولية (GMI) Governance Metrics International:

تعد مقاييس الحوكمة الدولية من المقاييس التي تقييم جودة الحوكمة للشركات العالمية، اذ تضم (59) عنصراً مبوبة الى ستة مجموعات هي (مسؤولية مجلس الإدارة ، الإفصاح المالي والرقابة الداخلية، حقوق المساهمين، المكافآت ، رقابة السوق، السلوك العام للمنظمة)، اذ تعد هذه المقاييس هي التصنيف الثاني لتقييم جودة الحوكمة في كل بلد فضلا عن كونها تقدم مشورة للعملاء الذين يديرون عدة محافظ استثمارية، وسيم تسليط الضوء على هذا المؤشر بشكل مفصل بسبب اعتمده لقياس جودة حوكمة المصارف الخاصة عينة البحث بعد الموائمة مع دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي) (El-Helaly& El-sherif, 2018: 380).

أ- **مسؤولية مجلس الإدارة** : ينبغي اعتماد في خطط المصرف الرؤية والرسالة والغايات والاهداف الاستراتيجية ، وان يتصرف مجلس الادارة على اساس مستنير ليحقق افضل مصلحة للوحدة الاقتصادية على الامد الطويل وعناية ورعاية، من اجل مصلحة المساهمين واصحاب المصلحة.

ب- **الإفصاح المالي والرقابة الداخلية**: يجب ان يشرف مجلس الادارة على الافصاحات الوحدة الاقتصادية عالية الجودة وفي الوقت المناسب للمستثمرين واصحاب المصلحة .

ج- **حقوق المساهمين**: ان تكون حقوق جميع المساهمين متساوية ويجب حمايتها ويجب ربط حقوق المساهمين بحصة المساهم ، لان المساهمين الاقلية لديهم حقوق التصويت على المعاملات والقرارات الرئيسية التي تؤثر على اهتمامهم الوحدة الاقتصادية.

د- **المكافآت** : ينبغي ان تكون متوازنة المكافآت بشكل مناسب مع احتياجات دفع الارباح الى المساهمين والاحتفاظ براس المال الاستثمار في المستقبل.

هـ- **رقابة السوق**: ينبغي على مجلس الادارة ان يشرف بشكل استباقي على الالية المتبعة لإدارة المخاطر وتدقيقها والموافقة عليها والتأكد ان الالية تعمل بفاعلية.

و- **سلوك الشركة**: ان يمتلك مجلس الادارة معايير عالية من اخلاقيات العمل بما يضمن ان تكون الرؤية والرسالة والغايات والاهداف الاستراتيجية سليمة وتدل على قيمة الوحدة الاقتصادية.

المبحث الثالث/ الجانب الميداني

لقياس جودة الحوكمة المصرفية اعتمد الباحثان مقياس الحوكمة الدولية* Governance Metrics International (GMI) وهو احد الشركات الرئيسة المختصة في مجال البحوث والتصنيفات الحوكمة وقد تأسست عام 1999 واصدرت مقايس جودة الحوكمة الشركات منذ عام 2003 والتي تستخدم في قياس جودة الحوكمة من خلال الالتزام بتطبيق الفقرات ذات الصلة ومتكونة من (6) بنود والتي تضم (59 مؤشر) حيث يرى الباحثان هناك موائمة بين دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي^ ،وآليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI) وكما في الجدول (2):-

جدول (2) يبين الموائمة دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي و اليات جودة الحوكمة (GMI)

دليل الحوكمة المؤسسي الصادر من البنك المركزي العراقي	آليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)
مادة (3) تشكيل مجلس ادارة مادة (4) اختيار اعضاء مجلس ادارة	- مسئولية مجلس ادارة تضم (18) مؤشر تمثل 31% من وزن آليات مقياس الحوكمة الدولية

* **(https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1392313) حسب دراسة (El-Helaly&El-sherif, 2018: 380)**

^ **" المواد الموائمة التي تم ذكرها في دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي و آليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)"**

مادة (5) اجتماع مجلس ادارة مادة (6) مهام ومسؤوليات مجلس ادارة مادة (7) مهام ومسؤوليات رئيس مجلس ادارة	(GMI)
مادة (18) علاقة مجلس ادارة بالمدقق الخارجي مادة (16) التدقيق الداخلي مادة (23) الإفصاح والشفافية	- الإفصاح المالي والرقابة الداخلية تضم (8) مؤشر تمثل 14% من وزن آليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)
مادة (24) حقوق المساهمين	- حقوق المساهمين تضم (6) مؤشر تمثل 10% من وزن آليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)
مادة (12) متكونة من عدة لجان منها لجنة (5) ترشيح المكافآت	- المكافآت تضم (9) مؤشر تمثل 15% من وزن وآليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)
مادة (15) تضارب المصالح	- رقابة السوق تضم (9) مؤشر تمثل 15% من وزن وآليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)
مادة (22) علاقة المجلس بأصحاب المصالح مادة (23) الإفصاح والشفافية	- حماية المستثمرين تضم (9) مؤشر تمثل 15% من وزن وآليات مقياس الحوكمة الدولية (GMI)

المصدر : من إعداد الباحثان

ويتضح من الجدول ان دليل الحوكمة المؤسسي الصادر من البنك المركزي قد وضع بما يتلاءم مع طبيعة البيئة المصرفية العراقية، وقد الزم البنك المركزي العراقي المصارف بتنفيذه من عام 2017 استناداً إلى (الاعمامات) البنك المركزي للمصارف، رقم الاعمام 221/2/9 بتاريخ 2017/5/29، ورقم الاعمام 422/6/9 بتاريخ 2018/11/21.

ولقياس جودة الحوكمة اعتمد الباحثان على اسلوب تحليل المحتوى (**هو عبارةٌ عن أسلوبٍ من الأساليب المستخدمة في دراسة الأبحاث بالاعتمادِ على صياغة و وصف دقيق للمحتوى البحثي. ويسير تحليل المضمون وفق خطواتٍ متعددة)** ، ولاحتساب نسب اليات جودة الحوكمة.

نسبة اجمالي جودة الحوكمة= عدد آليات جودة الحوكمة GMI ÷ اجمالي آليات × 100%

Percentage of total disclosure (Q.B.C.) = Indicators disclosed (GMI) ÷ Total Indicators ×100%

T. = I.D. ÷T.I. × 100%

T. = نسبة اجمالي جودة الحوكمة

I.D. = عدد آليات جودة الحوكمة

T.I. = اجمالي آليات

جدول (3) توحيد مؤشرات بنود جودة الحوكمة لمصارف عينة الدراسة للمدة (2016-2019)

ت	البنود / المصارف	مدة الدراسة وسنوات البحث	مسؤولية مجلس الادارة	الافصاح المالي والرقابة الداخلي	حقوق المساهمين	المكافآت	رقابة السوق (الحماية من الاستحواذ)	سلوك الشركة
1	مصرف الاهلي العراقي	2016	56%	63%	50%	56%	56%	67%

		2017	67%	63%	67%	67%	56%	67%
		2018	72%	75%	67%	67%	67%	78%
		2019	72%	75%	67%	67%	67%	78%
2	مصرف التجارة العراقي	2016	28%	38%	33%	33%	33%	44%
		2017	56%	63%	67%	56%	56%	67%
		2018	72%	75%	67%	67%	67%	77%
		2019	72%	75%	67%	67%	67%	77%
3	مصرف الخليج التجاري	2016	33%	50%	44%	33%	33%	33%
		2017	33%	50%	56%	50%	33%	44%
		2018	55%	50%	44%	50%	44%	44%
		2019	67%	63%	67%	67%	67%	67%
4	مصرف الشرق الاوسط الاستثماري	2016	27%	38%	33%	16%	33%	33%
		2017	44%	38%	44%	33%	33%	44%
		2018	55%	50%	56%	50%	56%	56%
		2019	67%	63%	56%	67%	56%	56%
5	مصرف الموصل لتنمية والاستثمار	2016	44%	25%	44%	33%	44%	44%
		2017	44%	25%	44%	33%	44%	44%
		2018	50%	38%	56%	50%	56%	56%
		2019	67%	63%	67%	67%	56%	67%
6	مصرف المنصور للاستثمار	2016	39%	38%	33%	17%	22%	22%
		2017	67%	50%	56%	50%	56%	67%
		2018	78%	62%	67%	83%	56%	78%
		2019	78%	62%	67%	83%	56%	78%
7	مصرف بغداد الاهلي	2016	50%	50%	44%	50%	50%	50%
		2017	61%	63%	56%	50%	44%	56%
		2018	78%	75%	77%	67%	67%	67%
		2019	78%	75%	77%	67%	67%	67%
8	مصرف سومر التجاري	2016	44%	38%	33%	33%	22%	22%
		2017	67%	63%	56%	50%	44%	56%
		2018	78%	75%	67%	67%	56%	67%
		2019	78%	75%	67%	67%	56%	67%
9	مصرف عبر العراق للاستثمار	2016	33%	38%	33%	33%	33%	44%
		2017	56%	63%	56%	67%	56%	67%

		2018	72%	63%	67%	56%	56%	67%
		2019	72%	63%	67%	56%	56%	67%

المصدر : إعداد الباحثان

1) المصرف الاهلي العراقي

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (56%) و (72%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على تزايد توجه الإدارة نحو الالتزام بالحوكمة، التزمت بعدة بنود مثلاً منها انتخاب مجلس الإدارة كل اربع سنوات من قبل جميع المساهمين وتم ادخال جميع الاعضاء المجلس في دورات تدريبية ويتم تقيمهم بصورة دورية وافصح المصرف عن القواعد الاخلاقية للإدارة التنفيذية.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (63%) و (75%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على تزايد توجه الإدارة الإفصاح المالي والرقابة الداخلية حيث لا حض الباحثان ان لجنة التدقيق من المديرين المستقلين ولا يوجد تحقيق بسبب مخالفات محاسبية.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (50%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان الإدارة ملتزمة بمبادئ الحوكمة لكن بنسب متوسطة كان عليها ان تسمح للمساهمين

بالتصويت السري ولا يوجد نسبة معينه لتصويت علما هي تعتبر لكل سهم عادي صوت واحد .

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (56%) (67%) للمدة 2016 – 2019 من النسب يمكن ان نلاحظ يوجد ارتفاع طفيف بتطبيق الحوكمة منها مثلا المدير المفوض غير موجود ضمن لجنة المكافآت و يتكون اعضاء لجنة المكافآت من المديرين المستقلين .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (56%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 و يوجد ارتفاع بسيط في تطبيق آليات الحوكمة ولاحظ الباحثان يوجد قانون مطبق في حماية السعر ويوجد خطط لحماية المساهم ولا يوجد تفويض كامل لإصدار الاسهم الممتاز في حالة الاستحواذ*.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند س لوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (67%) و (78%) للمدة 2016 – 2019 يوجد ارتفاع جيد بآليات الحوكمة وان الإدارة ملتزمة بعدد كبير من المؤشرات منها مثلا انها تفصح عن ادائها البيئي والمصرف لديه سياسة لدراسة امان موقع العمل ولا يوجد قضايا جنائية مرفوعة ضد المصرف.

2) مصرف التجارة العراقي

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (28%) و (72%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على تزايد توجه الإدارة نحو الالتزام بآليات الحوكمة، ان الإدارة التزمت بعدة بنود تدريجيا مثلاً منها لديها شروط مكتوبة مدققة ان الحوكمة نظاما اساسيا وان عدد اعضاء مجلس الإدارة ما بين 5-16 عضو وان مجلس الإدارة يتبنى التوصيات المقترحة من المساهمين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (38%) (75%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على تزايد توجه الإدارة بدليل الحوكمة حيث بدأ المصرف تطبيقه منذ عام (2017) حيث تبين لا يوجد في المصرف تحقيق بسبب مخالفات محاسبية وان لجنة التدقيق لديها شروطاً تدقيقه مكتوبة ولم تحصل الشركة على رأي معدل من المدقق لأربع سنوات.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان الإدارة متبعة الحوكمة بنسب متزايدة حيث اعطت للمساهمين الحق بالاجتماع في حال ملكيتهم 10% من اسهم المصرف وايضا الحق في العمل وفق اتصال مكتوب.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (33%) (67%) للمدة 2016 – 2019 من النسب يمكن ان نلاحظ يوجد ارتفاع متوسط بتطبيق الحوكمة منها مثلا يدفع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين نقداً والبعض من المكافآت اسهم .

* هي السيطرة المالية والادارية لأحدى الشركات على النشاط التجاري بشراء الاسهم كاملة او جزء كبير منها بحيث يمكن ان تصبح مخولة قانونيا بعتين مجلس الادارة في الشركة المستحوذ عليها.

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (33%) (67%) للمدة 2016 – 2019 ايضا يوجد ارتفاع بسيط في تطبيق آليات الحوكمة ولاحظ الباحثان يوجد خطة لحقوق مساهمين المصرف يتم التصويت عليها من خلال تصويت المساهم ولا يوجد تفويض كامل لإصدار.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (27%) (71%) للمدة 2016 – 2019 يوجد ارتفاع جيد بآليات الحوكمة وان الإدارة ملتزمة بعدد كبير من آليات منها مثلاً لا يقوم المصرف بانتهاكات السلامة أو امان العمل لأخر سنتين ويفصح المصرف عن مستوى التبرعات وعن أدائها البيئي.

3) مصرف الخليج التجاري

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (33%) و (67%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ارتفاع متوسط في تطبيق الحوكمة ، يجب على الإدارة ان تبين لا توجد عمليات مع اصحاب المصالح لآخر ثلاث سنوات وتبين ان لا يدخل المدير المفوض السابق كعضو في مجلس الإدارة.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند بين (50%) (63%) للمدة 2016 - 2019 دلالة التزام الإدارة بالإفصاح والتدقيق الداخلي قبل تطبيق دليل الحوكمة حيث ان المصرف لا يدفع اتعاب الى الخدمات الاستشارية اعلى من خدمات التدقيق وتتكون لجنة التدقيق بالكامل من المديرين المستقلين وان لجنة التدقيق ليس لديها نظاماً أساسياً مكتوباً.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان الإدارة متبعة الحوكمة بنسب متزايدة في تطبيق المؤشرات حيث يمكن ان نوضح منها مثلاً ان لا توجد نسبة معينة للتصويت ولكل سهم عادي صوت واحد.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (44%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 من النسب يمكن ان نلاحظ يوجد ارتفاع متوسط بتطبيق الحوكمة منها مثلاً ان الأهداف المستخدمة في تحديد المكافآت هو تحقيق الأهداف المالية للمصرف.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (33%) (67%) للمدة 2016 – 2019 ايضا يوجد ارتفاع بسيط في تطبيق آليات الحوكمة ولاحظ الباحثان يوجد قانون مطبق لمتطلبات السعر العادل أو حماية السعر ولا يوجد تفويض كامل لإصدار الأسهم الممتاز في حالة الاستحواذ.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 يوجد ارتفاع متوسط بآليات الحوكمة وعلى الإدارة ان تهتم اكثر بالمؤشرات الحوكمة منها مثلاً ان تبين ليس هناك مزاعم لاستخدامات غير مشروعة للمصرف خلال ثلاث سنوات الأخيرة وان تفصح عن أدائها البيئي.

4) مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (27%) و (67%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ارتفاع متوسط في تطبيق الحوكمة ، يجب على المصرف الإفصاح عن القواعد الاخلاقية للإدارة التنفيذية ويجب تقييم أداء مجلس الإدارة بصورة دورية ولابد من تبني التوصيات المقترحة من المساهمين .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (38%) (63%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ان السنتين الاولى لم يكن هناك التزام بدليل الحوكمة وتزايدت النسب الالتزام في 2018 ولجنة التدقيق وضعة نظاماً أساسياً مدققاً مكتوباً ولا يوجد تحقيق بسبب مخالفات محاسبية.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (16%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان الإدارة اتبعت دليل الحوكمة في 2018 و ووضحت منها مثلاً ان لكل سهم عادي صوت واحد للمساهمين حق في طلب الاجتماع في حال ملكيتهم 10% من اسهم الشركة.

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (33%) و (56%) للمدة 2016 – 2019 يمكن ان نلاحظ ان النسب متدنية ومن راي الباحثان على الإدارة الاهتمام اكثر مثلاً ان المدير المفوض لا يكون ضمن لجنة المكافآت وتقديم خيارات منح اسهم للعاملين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (33%) (56%) للمدة 2016 – 2019 أيضاً النسب متدنية في تطبيق اليات الحوكمة ولاحظ الباحثان لا يوجد قانون مطبق لمتطلبات السعر العادل او حماية السعر لا يسمح المصرف بالتصويت التراكمي عند انتخابات المديرين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (33%) و (56%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متدنية في تطبيق آليات الحوكمة وعلى الإدارة ان تهتم اكثر آليات الحوكمة منها مثلا ان تبين ليس هناك مزاعم لاستخدام الاطفال ضمن القوى العاملة ولا يوجد تحقيق من جهات تنظيمية نتيجة مخالفات محاسبية.

5) مصرف الموصل للتنمية

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (44%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 دلالة على نسبة متوسطة في تطبيق اليات الحوكمة ،مثلا يجب على المصرف الإفصاح عن السياسات والقواعد الإرشادية للحوكمة وان تبين هل كل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين وغير التنفيذين يمتلكون اسهم بالمصرف.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (25%) (63%) للمدة 2016 – 2019 دلالة على ان ثلاث سنوات الاولى لم يكن هناك التزام بدليل الحوكمة وزادت النسبة الالتزام في 2019 ولجنة التدقيق وضعة نظاماً أساسياً مدققاً مكتوباً وتتكون لجنة التدقيق من المديرين المستقلين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان الإدارة اتبعت دليل الحوكمة في 2019، ونبين منها مثلاً تم الإفصاح عن نتائج التصويت لأخر اجتماع وان لكل سهم عادي صوت.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (44%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 يمكن ان نلاحظ ان النسب متوسطة ومن رأي الباحثان ان الإدارة اهتمت أكثر بالسنة الاخير بتطبيق اليات الحوكمة مثلاً ان اعضاء لجنة المكافآت متكونة من المديرين المستقلين وان المدير المفوض لا يكون ضمن لجنة المكافآت .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (44%) (56%) للمدة 2016 – 2019 أيضاً النسب متدنية في تطبيق اليات الحوكمة ولاحظ الباحثان لا يوجد لدى المساهم اغلبية بالتصويت ولا يسمح المصرف بالتصويت التراكمي عند انتخابات المديرين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (44%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متوسطة في تطبيق آليات الحوكمة وان الإدارة اهتمت اكثر بالمؤشرات الحوكمة في السنه الاخيرة منها مثلاً افصحت المصرف ان لا يوجد قضايا مرفوعة ضده ووضحت لدى المصرف سياسة لدراسة آمان موقع العمل وسلامة ذلك الموقع.

6) مصرف المنصور

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (39%) و (78%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على نسبة جيدة في تطبيق آليات الحوكمة، مثلاً ان المصرف افصاح عن
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (39%) و (78%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على نسبة جيدة في تطبيق آليات الحوكمة، مثلاً ان المصرف افصاح عن السياسات والقواعد الإرشادية للحوكمة وان وتبني المصرف التوصيات المقترحة للمساهمين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (38%) (62%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ان هناك التزام بدليل الحوكمة ،ونوضح بعض من المؤشرات الملتزم بها لا تتدخل الإدارة العليا في عملية التعين أو اختيار المدققين الخارجين ولم يتم اعادة تقرير الأرباح لآخر ثلاث سنوات.

- ان نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (17%) و(83%) للمدة 2016 – 2019 دلالة ان الإدارة التزمت بدليل الحوكمة بشكل جيد ، ونوضح منها مثلا تم الإفصاح عن نتائج التصويت لآخر اجتماع وان يسمح المصرف بالتصويت السري ولا يوجد نسبة معينة للتصويت.
- ان نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 يمكن ان نلاحظ ان النسب متوسطة ومن راي الباحثان ان الإدارة اهتمت أكثر بتطبيق اليات الحوكمة، مثلا لا يتم تقديم مكافأة اضافية للمدير المفوض وان المدير المفوض لا يكون ضمن لجنة المكافآت .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (22%) و(56%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متدنية في تطبيق آليات الحوكمة ولاحظ الباحثان لا يوجد لدى المساهم اغلبية بالتصويت ولا يتبنى المصرف خطة لحقوق المساهمين ولا يسمح المصرف بالتصويت التراكمي عند انتخابات المديرين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (44%) و (78%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب جيدة في تطبيق آليات الحوكمة وان الإدارة اهتمت أكثر بالمؤشرات الحوكمة، منها مثلاً بينت مستوى عن التبرعات وادائها البيئي وافصحت المصرف ان لا يوجد قضايا مرفوعة ضده.

7) مصرف بغداد الاهلي

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (50%) و (78%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على نسبة جيدة في تطبيق آليات الحوكمة، مثلاً ان افصح المصرف ان لجنة ترشيح الحوكمة من اعضاء مستقلين ولا يدخل المدير المفوض كعضو في مجلس إدارة ويتبنى المصرف مقترحات وتوصيات المساهمين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (50%) (75%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ان هناك التزام بدليل الحوكمة ،ونوضح بعض من المؤشرات الملتزم بها، مثلاً لم يتم اعادة تقرير الأرباح لأخر ثلاث سنوات ولجنة التدقيق لديها نظاماً أساسياً أو شروط مكتوبة لم يحصل المصرف على رأي معدل من التدقيق.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (50%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 دلالة ان الإدارة التزمت بدليل الحوكمة بشكل متوسط ، ونوضح منها مثلاً ان لكل سهم واحد صوت واحد ولا توجد نسبة معينة وان يسمح المصرف بالتصويت السري.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (44%) و (77%) للمدة 2016 – 2019 يمكن ان نلاحظ ان النسب متوسطة ومن رأي الباحثان ان الإدارة اهتمت أكثر بتطبيق آليات الحوكمة، مثلاً افصح المصرف عن الأداء المستهدف للسنة التالية وان هذه الأهداف تحدد المكافآت وان المدير المفوض لا يكون ضمن لجنة المكافآت .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (50%) (67%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متوسطة في تطبيق اليات الحوكمة ولاحظ الباحثان لا يوجد تفويض كامل لإصدار الاسهم الممتازة في حالة الاستحواذ العدائي ولا يسمح المصرف بالتصويت التراكمي عند انتخابات المديرين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (50%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متوسطة في تطبيق آليات الحوكمة وعلى الإدارة تهتم أكثر بالمؤشرات الحوكمة، منها مثلاً ان يفصح المصرف عن سياسة لدراسة امان موقع العمل وسلامة موقع العمل وتبين مستوى التبرعات وأدائها البيئي.

8) مصرف عبر العراق للاستثمار

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (33%) و (72%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على نسبة جيدة في تطبيق آليات الحوكمة، مثلاً التزمت الإدارة انتخاب اعضاء مجلس الإدارة كل اربع سنوات وقد حصلوا الأعضاء الجدد على دورات تدريبية ويتم تقيم اعضاء مجلس الإدارة بصورة دورية.

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (38%) و(63%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ان هناك التزام متوسط بدليل الحوكمة، ونوضح بعض من المؤشرات الملتزم بها، مثلاً لا يدفع المصرف اتعاب للخدمات الاستشارية أعلى من اتعاب عملية التدقيق لم يحصل المصرف على رأي معدل من التدقيق.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 دلالة ان النسب متوسطة الإدارة التزمت بدليل الحوكمة بشكل، ونوضح منها مثلاً ان للمساهمين الحق في طلب الاجتماع في حال ملكيتهم 10% من اسهم المصرف وان لكل سهم واحد صوت واحد.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (33%) و (56%) للمدة 2016 – 2019 يمكن ان نلاحظ ان النسب متدنية ومن راي الباحثان على الإدارة تهتم اكثر بتطبيق آليات الحوكمة، مثلاً يفصح المصرف عن اعضاء لجنة المكافآت من المديرين المستقلين ويبين ان المدير المفوض لا يكون ضمن لجنة المكافآت .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (30%) و(56%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متدنية في تطبيق آليات الحوكمة ولاحظ الباحثان لا يتبنى المصرف خطة لحقوق المساهمين ولا يسمح المصرف بالتصويت التراكمي عند انتخابات المديرين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (44%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متوسطة في تطبيق آليات الحوكمة وعلى الإدارة تهتم أكثر بالمؤشرات الحوكمة، منها مثلاً تبين مستوى التبرعات وأدائها البيئي وان يفصح المصرف عن سياسة لدراسة امان موقع العمل وسلامة موقع العمل.

9) مصرف سومر التجاري

- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند مسؤولية مجلس الإدارة بين (44%) و (78%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على نسبة جيدة في تطبيق آليات الحوكمة، مثلاً التزمت الإدارة في الإفصاح عن القواعد الاخلاقية للإدارة التنفيذية وافصحت عن السياسات والقواعد الإرشادية للحوكمة ويتم تقيم اعضاء مجلس الإدارة بصورة دورية.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند الإفصاح المالي والرقابة الداخلية بين (38%) و (75%) للمدة 2016 - 2019 دلالة على ان هناك التزام متزايد بدليل الحوكمة، ونوضح بعض من المؤشرات الملتزم بها، مثلاً لا يوجد تحقيق في الوقت الحالي نتيجة مخالفات سياسية وتتكون لجنة التدقيق من المديرين المستقلين لم يحصل المصرف على رأي معدل من التدقيق.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند حقوق المساهمين بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 دلالة ان النسب متوسطة الإدارة التزمت بدليل الحوكمة بشكل، ونوضح منها مثلاً وان لكل سهم واحد صوت واحد ان للمساهمين الحق في طلب الاجتماع في حال ملكيتهم 10%من اسهم المصرف.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند المكافآت بين (33%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 يمكن ان نلاحظ ان النسب متوسطة ومن رأي الباحثان على الإدارة تهتم اكثر بتطبيق آليات الحوكمة، مثلاً يقدم خيارات منح اسهم للعاملين و يفصح المصرف عن أعضاء لجنة المكافآت من المديرين المستقلين و يبين ان المدير المفوض لا يكون ضمن لجنة المكافآت .
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند رقابة السوق بين (22%) و (56%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متدنية في تطبيق اليات الحوكمة ولاحظ الباحثان لا يوجد قانون مطبق لحماية السعر او متطلبات السعر العادل و لا يسمح المصرف بالتصويت التراكمي عند انتخابات المديرين.
- تراوحت نسبة جودة الحوكمة لبند سلوك الشركة (حماية المستثمرين) بين (22%) و (67%) للمدة 2016 – 2019 ان النسب متزايدة بشكل متوسط في تطبيق آليات الحوكمة وعلى الإدارة تهتم اكثر بالمؤشرات الحوكمة، منها مثلاً يفصح المصرف اذا كان هناك قضايا جنائية مرفوعة ضده وتبين مستوى التبرعات وأدائها البيئي.

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1) هناك تباين في تطبيق اليات جودة الحوكمة المصرفية، ان هذا التباين في تطبيق الاليات يعتبر سبب لخدمة مصالح خاصة مما يؤدي الى صعوبة كبح جماح الفساد ، بالإضافة يقلل مستوى جودة الاداء والافصاح والشفافية والعدالة والمساوات في الجهاز المصرفي.
2) هناك ضعف في وضع استراتيجيات لبناء اطار جودة حوكمة مصرفي، اذ ان المصارف عينة البحث لم تفصح عن قدرتها في وضع خطط متوسطة وطويلة الاجل ،ووان وضعت لم توضح مدى امكانية تطبيقها و معالجة جوانب الضعف بعد التطبيق من قبل الادارة التنفيذية، وهذا يعرض اصول الجهاز المصرفي للمخاطرة باستمرارية.
3) لم تفصح المصارف عينة البحث عن اسعار وعمولات والرسوم التي يتقاضاها من الزبائن، وهذا سوف يقلل من جودة الحوكمة باعتبارها هي مجموعة من القواعد والعمليات التي تضمن الافصاح والشفافية والدقة لأصحاب المصالح، ويؤدي هذا الافصاح الى زيادة اجتذاب رؤوس الاموال.
4) لم يكن للبنك المركزي والرقابة الداخلية ادوار فعالة على ارض الواقع لمتابعة مدى تطبيق آليات جودة الحوكمة ومؤشرات تقرير تعليقات الادارة، ولاحظ الباحثان لا يوجد اجراء قانوني متخذ بحق للمصارف التي اخفقت في تطبيق اليات جودة الحوكمة او المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
5) هناك تطور سريع في اليات جودة الحوكمة ومعايير الابلاغ المالي من قبل البنك الدولي والهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة وتكيف الراس المال البشري مع المستجدات الحاصلة على الساحة المصرفية الدولية، من خلال زجهم بأحدث الدورات الدولية والمؤتمرات العلمية ذات العلاقة، على عكس رأس المال البشري في القطاع المصرفي العراقي الخاص لوحظ كل دوراتهم محلية، لذا لم يرتقي ادائهم في تطبيق الاليات والمؤشرات الى المستوى الدولي المطلوب.
6) لاحظ الباحثان ان الهيكل التنظيمي لمصارف عينة البحث لم يتغير لأكثر من سنة ولم يواكب التحديثات الدولية، وعلى مجلس الادارة ان يبين التسلسل الاداري الواضح بما في ذلك لجان المجلس والادارة التنفيذية، لمعرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الام ، ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة ، وعدم موائمة الاستراتيجيات وسياسات حوكمة الوحدة الاقتصادية مع دليل الحوكمة المؤسسي .

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي وضحتها الدراسة في المبحث السابق ، فإنها توصي بما يلي:

1) وضع استراتيجيات لبناء اطار لجودة الحوكمة حتى يتم مواكبة التطورات الدولية لتطبيق مبادى الحكم الجيد من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى تحقيق السلامة المصرفية والحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بالاستفادة من ممارسات حوكمة الشركات والتي تمثل مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين ، ولتعزيز جودة الحوكمة ينبغي ان تكون المصارف رائدة في تطبيق مبادى ومفاهيم الحوكمة وهذا سوف ينعكس إيجابيا في جذب تمويل اكبر للمصارف .
2) ضرورة التزام المصارف بدليل الحوكمة المؤسسي الصادر من البنك المركزي لمعالجة التباين الذي ظهر في عدم تطبيق بعض الاليات والهدف من الالتزام تحقيق العدالة والمساوات والنزاهة والشفافية والعمل بروح الفريق والابداع والابتكار في العمل المصرفي وهذا سوف يؤدي لخلق قيمة تنافسية في البيئة المصرفية .
3) ضرورة قيام البنك المركزي بتدقيق ومتابعة التقارير السنوية والزيارات التفتيشية للمصارف الخاصة للوقوق على المعوقات والوصول الى نظام مصرفي محوكم من خلال وضع الحلول المناسبة لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي .
4) العمل في اعداد دليل للزبائن مكتوبة من قبل مجلس الادارة هذا سوف يعزز ممارسات الافصاح والشفافية في تقرير تعليقات الادارة من خلال توفير معلومات عن حقوق ومسؤوليات الزبائن وتفاصيل عن اسعار وعمولات ورسوم التي يتقاضاها كل مصرف نظير كل خدمة او

منتج ويجب ان تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة وكل هذا سوف يساعد الزبائن في معرفة مزايا كل مصرف عن نضيره دون تضليل ، لخلق قيمة تنافسية في القطاع المصارف .

5) اتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات الازمة في تطبيق المعايير الدولية ومعايير التدقيق لتحسين الممارسات المحاسبية المالية والادارية وتحقيق المصداقية والموضوعية لتقارير المالية ، وهذه التقارير ضرورية لتوفير المعلومات في الوقت المناسب لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

6) الاهتمام اكثر بتطوير راس المال البشري من خلال زج ادخال العاملين في برامج ودورات تدريبية ومؤتمرات دولية وليس فقط محلية بدأ من اعضاء مجلس ادارة والادارة التنفيذية والمحاسبين ، وهذه الدورات سوف تخلق قادة يكونون قادرين على تطبيق جودة الحوكمة والمعايير المتعلقة بتقرير الادارة السنوي لبناء قطاع مصرفي محوكم .

7) تطبيق سياسة رقابية احترازية و فعالة وعدم السماح بحالات الضعف والتي من المؤكد سببها عدم الافصاح والشفافية في تقرير تعليقات الادارة.

المصادر:

- الوردات، خلف عبدالله، (2017)، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع.
- جمهورية العراق/ البنك المركزي العراقي، (2018)، دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف.
- حنا، عماد جورج ابراهيم، (2015)،"إطار مقترح للعلاقة بين تكلفة رأس المال وكل من جودة الإفصاح وجودة الأرباح وجودة حوكمة الشركات ودور خطر المعلومات في تفسير هذه العلاقة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- خنفر، مؤيد راضي، (2019)، "أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية و الإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20 (30 يونيو/حزيران 2019)، ص ص. 335-350، ص16.
- سرور، طارق محمد عايش،(2016)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على إدارة التغيير التنظيمي "دراسة ميدانية على الجامعات العامة بقطاع غزة"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة – الجامعة الإسلامية – غزة.
- كواشي، مراد، (2016)،أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية ، المجلد 25، العدد 1.
- محمد امين، بن ابراهيمي وعبد الكريم، موساوي، (2018)، الحوكمة الوحدة اقتصادية البنكية وفق مقررات بازل (وكالات AGB – CPA BDL – نموذجاً لسنة 2018)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في علوم الإدارة البنكية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- OECD. (2005). *OECD guidelines on corporate governance of state-owned enterprises*. Paris: OECD
- Brandsen, Taco& Marc, Holzer, (2010), The future of governance, National center for public performance (NCPP), Newark, New Jersey, America.
- Sun, W., Stewart, J., & Pollard, D. (Eds.). (2011). *Corporate governance and the global financial crisis: International perspectives*. Cambridge University Press.

- Wendt, S. (2011). *Die Auswirkungen von Corporate Governance auf die Fremdfinanzierungskosten von Unternehmen*. Gabler.
- Ajili, H., & Bouri, A. (2018). Corporate governance quality of Islamic banks: measurement and effect on financial performance. *International Journal of Islamic and middle eastern finance and management*, Vol. 11 No. 3, pp. 470-487.
- Berthelot, S., T. Morris and C. Morrill. 2010. Corporate governance rating and financial performance: a Canadian study. *Corporate Governance* 10 (5): 635 – 646.
- Chan, M. C., Watson, J., & Woodliff, D. (2014). Corporate governance quality and CSR disclosures. *Journal of business ethics*, *125*(1), 59-73.
- Chong-En, B., L. Qiao, L. Joe, S. Frank and Z. Junxi. 2006. An Empirical Study on Corporate governance and Market Valuation in China. *Frontal Economic China* 1.
- Cosma, S., Mastroleo, G., & Schwizer, P. (2018). Assessing corporate governance quality: Substance over form. *Journal of Management and Governance*, *22*(2), 457-493.
- De Nicolo, G.& Laeven, Luc & Ueda, K.(2008).Corporate Governance Quality: Trends and Real Effects. *Journal of Financial Intermediation* 17: 198–228.
- El-Helaly, M., Shehata, N. F., & El-Sherif, R. (2018). National corporate governance, GMI ratings and earnings management. Asian Review of Accounting, 26(3).